

دور المدرسة الجزائرية في إرساء قيم المواطنة لدى التلاميذ

أة رقية بن يمينة

جامعة معسكر / الجزائر

مقدمة:

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية، يتشكل من خلالها الفرد وينشأ اجتماعيا في كل المجالات سواء كانت السياسة الاقتصادية، أو حتى الثقافية، بحيث يستند المجتمع إلى هذه المؤسسة ليكون أفرادها ويبنى منظومات حضارية ذات طابع إنساني.

إن هذه الأهمية الكبرى التي حظيت بها المدرسة في الحياة الاجتماعية، جعلت المنظرين والباحثين يولون اهتماما بها، انطلاقا من محاولات جادة للتحسين والتطوير من المنظومات التربوية بما يتناسب والتغيرات الحاصلة داخل المجتمع.

هذا ما قامت به فعلا المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال، حيث حيث سعت جاهدة إلى إصلاح منظومتها التربوية وجعلها أكثر ارتباطا بقيم ومعايير مجتمعنا بعيدا عن الثقافة الاستعمارية المتوارثة، هذا من خلال بناء مناهج وبرامج تساعد على هيكلة ثقافة وطنية أو بالأحرى تشكل الفرد المواطن هذه المسألة التي تعتبر من أهم المسائل الأكثر تعقيدا، كونها تمس نقطة حساسة ألا وهي الهوية، التي كانت نقطة جدل بين المصلحين التربويين إذ ظهرت تيارات عديدة بعد الاستقلال، كل حاول تطبيق إيديولوجية ابتداء من المدرسة التي تعتبر هي المؤسسة الأساسية القادرة على إعادة إنتاج الأفكار والإيديولوجية داخل المجتمع، غير أنه وما بهما في مقامنا هذا هو محاولة معرفة الدور الفعال الذي قامت به المدرسة الجزائرية من الاستقلال إلى اليوم، والمتمثل في بناء فرد مواطن حامل لثقافة مجتمعية موحدة رغم كل المعوقات التي اجتازت طريقها، انطلاقا من مادتين أساسيتين ألا وهما التاريخ والتربية المدنية، اللذان يساهمان بطريقة مباشرة في ضمان بناء هوية وطنية مشتركة لكل الأفراد الجزائريين.

1- تحديد المفاهيم:

- المدرسة: يعرفها فرديناد يويسون على أنها: "مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف الى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من اجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية"⁽¹⁾، هذا ما يدل على أن المدرسة بكل ما تحتويه من برامج تساهم في خلق إطار موحد يصل بين جل المؤسسات الاجتماعية، لضمان فرد مواطن، متوازن الشخصية، قادر على التأقلم مع معايير وقيم مجتمعه بطريقة سوية.

أما عبد الحميد مهري فيرى بأن المدرسة هي قلعة من قلاع الدفاع عن الذاتية الثقافية للأمة وحماية الوجود المجتمعي، يربط الأجيال بماضيها وتراثها، وقيم مجتمعتها⁽²⁾ فانطلاقا مما جاء به هذا الباحث يؤكد على أن المدرسة ليست أداة لتعلم المهارات فقط بل هي مؤسسة تنشئية تساعد على إعادة إنتاج رموز المجتمع وثقافته، وبالتالي الحفاظ على هويته الوطنية التي تحميه من الاندثار والزوال.

- المواطنة: لقد أشارت دائرة المعارف البريطانية الى المواطنة على أنها: تلك العلاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما يتضمنه من واجبات وحقوق فيها، وتؤكد أيضا على أنها جزء من الحرية المصاحبة لجملة من المسؤوليات⁽³⁾، وهذا ما يوضح ما حاولت المدرسة الجزائرية القيام به حيث انه إذا اطلعنا على كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي المبرمج من خلال الإصلاح الأخير نجد هناك صور توضح حقوق وواجبات التلميذ، من حق الانتخاب مثلا إلى واجب الحفاظ على سلامة البيئة ونظافتها، وكما نعرف أن المدرسة ما هي إلا جزء من المجتمع الأكبر وبالتالي فان استيعاب التلميذ لهذه القيمة داخل مؤسسة المدرسة ستجعله يحاول إعادة إنتاجها داخل المجتمع انطلاقا من الأسرة.

وقد جاء في قاموس علم الاجتماع على أن المواطنة هي "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهام العملية وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون الذي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية"⁽⁴⁾، حيث أن المواطن هو فرد ينتمي إلى المجتمع، ومن ثمة لديه كل الواجبات والحقوق، هذه الأخيرة التي يعد من أهم ما تطالب به هو الديمقراطية.

- الهوية الوطنية: انه من الصعب أن نحدد مفهوم الهوية الوطنية في اسطر معدودات نظرا لما يحمله هذا المفهوم من إشكاليات، حيث أنها هي التي تحدد وجودنا وتحقق فاعليتنا، فهي أكثر من انتماء تحكمه الإرادة الفردية، بل هي منهج حياة يحكمه عدد من المعايير والقوانين المجتمعية، فهي الشفرة أو المحدد الأساسي الذي يتمكن من خلالها الأفراد من معرفتنا انطلاقا من اللغة الموحدة والتاريخ المشترك والثقافة الأصيلة، بحيث يعبر عنها الجابري على أنها "الإسلام والعروبة، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة الوحدة والتجزئة، هذه الثنائيات الخطيرة التي تحكم إشكالية المثقف العربي النهضوية، وبالتالي فالجابري يرى بأن الهوية لا يمكن فهمها إلا من خلال حصرها في هذه الازدواجيات المتسلسلة، كونها تخضع وتتأثر بالتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع من حين لآخر، خاصة في الألفية الجديدة التي تزايد فيها تأثير العولمة." (05)

2- المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال بين إشكالية التخلص من الإرث الاستعماري وبناء الفرد المواطن:

لقد مرت المنظومة التربوية الجزائرية بعدة مراحل هامة تكونت من خلالها المدرسة الجزائرية وإن كانت في حقيقتها لا تختلف كثيرا من حيث الشكل والمقارنة ببقية المجتمعات الأخرى، غير أن الاستعمار أعطاه صبغة مميزة، وأصبح الشغل الشاغل لهذه المدرسة هو التخلص من الهيمنة والسيطرة الثقافية التي خلفها الاستعمار، من خلال مجموعة من الإصلاحات التربوية من أهمها إصلاح المدرسة الأساسية الذي جاء سنة 1976، والذي كان في العديد من جوانبه مجرد تخمينات نظرية حتمت على المنظرين إعادة النظر في هذا الإصلاح من خلال القيام بتنقيحات متكررة إلى غاية الإصلاح الأخير الذي جاء خلال السنة الدراسية 2003/2002، كل هذه التعديلات كانت للتخلص من الإرث الاستعماري وبناء الفرد المواطن الذي يحمل هوية ثقافية جزائرية موحدة.

إن التعليم في الفترات الأولى من الاستقلال كان في حالة جد مزرية حيث أكدت الدراسات الإحصائية أن نسبة المنتسبين إلى التعليم الابتدائي في أكتوبر 1962 بلغت 20% (06)، ولهذا السبب تحتم على الدولة الجزائرية اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة ذلك الوضع التعليمي المزري الذي خلف آثارا سلبية في المجال التربوي، فبالرجوع إلى الشهادات التاريخية والأرقام الإحصائية

نجد أن هذا القول صحيحا فقد أورد "شارل لوبير" أرقاما محتشمة تعكس وضعية تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية، حيث أثبتت الدراسات أن عدد المنتسبين للمرحلة الثانوية لا يتجاوز 184 تلميذ جزائري قبل 1914.⁽⁰⁷⁾ لتجاوز هذه الأزمة حاولت الجزائر في أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 اتخاذ عدة قرارات محاولة من خلالها بناء دولة وطنية جزائرية، تمثلت هذه القرارات في إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، كما تم توظيف 3452 معلما للغة العربية 16450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سد الفراغ الذي تركه المعلمون الفرنسيون بعد مغادرة أرض الجزائر⁽⁰⁸⁾، وكقراءة أولية لهذه الأرقام يمكن القول أن الدولة الجزائرية حاولت إعادة الاعتبار لمقومات الهوية والثقافة الجزائرية، فبالرغم من أن عدد المعلمين للغة العربية هو أقل من معلمي اللغة الأجنبية، إلا أنها تعد خطوة جبارة، بحيث لا يمكننا أن ننسى الفترة التي قضتها فرنسا في الجزائر والتي دامت قرن و32 سنة، هذه الفترة التي يصعب تجاوز تأثيراتها بين ليلة وضحاها، ورغم كل هذه المصاعب إلا أنه تم صدور برنامج طرابلس في سنة 1962 هذا الأخير الذي حدد معالم السياسة التربوية متمثلة في العمل على استعادة الثقافة الوطنية والمحافظة على التراث الوطني، وتوسيع التربية الجماهيرية وكذا تأسيس نظام دائم للأمينين، جزارة البرامج التربوية ومحتويات مضامينها وطرائقها، توسيع نطاق التكوين المهني ليشمل مختلف الفئات والجهات الوطنية.⁽⁰⁹⁾

يظهر جليا من خلال هذه المعالم الأربعة أن الانعكاسات السلبية التي انجرت من السياسة التربوية الفرنسية هي التي فرضت على الجزائر إتباع سياسة تربوية تخضع لمبدأ التكيف للنظام التربوي الفرنسي، أكثر من خضوعها لمبدأ تأسيس نظام تربوي جديد يتبنى نظرية تربوية صافية، ويتضح ذلك من خلال قانون ديسمبر 1962، وفي ميثاق الجزائر 1964، اللذان ينصان على مواصلة العمل بالتشريعات التربوية الفرنسية إلا ما يتعارض منها مع المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية.⁽¹⁰⁾

أما فيما يتعلق بربط النظام التربوي بمبدأ الوطنية والمواطنة، فإن النصوص التشريعية توحى إلى الترابط الكامل بينهما حيث جاء في بنود وتوصيات ميثاق 1964، أن محاولة إيجاد نظام قائم على الحرية والمساواة والعدالة لا يمكن أن ينجح إلا إذا تغير النظام التربوي تغيرا وطنيا وثوريا وعلميا، إن هذه التغييرات الثلاث تفسر على النحو الآتي:

- إن التغيير الوطني للنظام التربوي يدل على احتوائه للمبادئ الوطنية ضمن الأسس العامة، والأهداف المحددة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والقضايا الاقتصادية والثقافية.

- إن معنى التغيير الثوري للنظام التربوي يدل على تجسيد مبادئ الثورة وترسيخ النهج السياسي وتحقيق مبدأ العدالة والحرية والمساواة بين فئات المجتمع.

أما عن التغيير العلمي، فهو يدل على أن المدرسة الجزائرية ستتجه نحو العلوم العصرية والتكنولوجية للخروج من الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المثقل بأعباء التخلف والتبعية.

أما الدخول المدرسي للسنة الدراسية 1964/1963، فقد شهد اهتماما كبيرا لتنظيم تدريس اللغة العربية، والتدريس بها في التعليم الابتدائي حيث خصص لها 15 ساعة في الأسبوع، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الرفض المتواصل للغة الاستعمار ولفت الانتباه للغة الهوية الوطنية.⁽¹¹⁾

أما السنة التي تلتها تم إلحاق مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالتعليم العام قصد توجيه التعليم الابتدائي تدريجيا، أي تصبح عندنا مدرسة جزائرية واحدة، وكذا تم غلق مدارس الحضانة في 1965/09/23 بغرض تطبيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق ذكره، وكمحاوله صارمة من طرف الجزائر لتجاوز الأزمات التربوية الناتجة عن الاستعمار، بادرت بوضع مخطط إصلاح تربوي شامل تمثل في مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي عدلت وظهرت في شكل أمرية 1976/04/16 والمسماة بمشروع التعليم الأساسي، إلا أنه بقي في إطاره النظري إلى غاية السنة الدراسية 1981/1980، فكان التمهيد لتطبيقه عبر المخططات الرباعية 1970-1977 ورغم ذلك عجل بتنفيذه وكانت الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة ما يلي:⁽¹²⁾

- أدخلت تعديلات على المناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية، وكذا مقاييس توجيه التلاميذ وتقسيمهم على أسس علمية.

- مواصلة عملية التعريب باعتباره من أبرز معالم الهوية الوطنية.

- مواصلة سياسة الجزارة للمناهج والإطارات قصد تحقيق مبدأ المواطنة بكل جوانبه.

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي من خلاله عرفت المدرسة الجزائرية تطور كبير رسم لها أثره بناء على

تعميم التعليم، واعتبار التعليم المتوسط مستقلا وبمثابة جذع مشترك لكل التلاميذ الذين يريدون الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي، إضافة إلى امتداد الدراسة فيه إلى أربع سنوات.⁽¹³⁾

وكان الهدف من وضع هذا المخطط هو تدارك وضعية المدرسة الجزائرية، ومحاولة إدماجها في أعماق المجتمع الجزائري، ولكن تبقى الأهداف المسطرة آنذاك غير متكافئة وهذا ما استوجب العمل على جعل المدرسة الجزائرية تتماشى مع المحيط الاجتماعي والثقافي للتلاميذ وكذا تعليميا أساسيا يربط بين التربية والتكوين والتشغيل.

أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، فقد شرع فعليا في تطبيق مشروع إصلاح التعليم الابتدائي،

وإصلاح التعليم في المدرسة الأساسية التي تعتبر مرحلة قاعدية تدوم تسع سنوات وترتبط بمؤسسات ثانوية عامة ومؤسسات التكوين المهني، إضافة إلى إرساء قواعد قانونية من أجل تربية مستدامة، وذلك بوضع أساليب بيداغوجية ومناهج ملائمة، وكذا عمليات دورية للتقييم والمتابعة والتكوين، فهذا المخطط حاول جعل المدرسة الجزائرية كقاعدة لعملية التطوير⁽¹⁴⁾ ومن نتائج هذه المرحلة مايلي:

- تحقيق جزارة التعليم بنسبة 40 %.
- التقليل من الاكتظاظ المدرسي نظرا لبناء العديد من الهياكل البيداغوجية.
- التقليل من الازدواجية اللغوية خصوصا في المدارس الابتدائية.
- ارتفاع عدد التلاميذ بنسبة 44 % نتيجة تطبيق سياسة مجانية التعليم (وزارة التربية الوطنية م.و، رقم 91/148 المؤرخ في 04/09/1991).

- المدرسة الأساسية بنود وتخطيطات لتحقيق مبدأ المواطنة:

إن المدرسة الأساسية من بين أهم المفاهيم التي أثارت العديد من الإشكاليات بين أوساط النخبة والمفكرين، كونها حاولت أن تقوم بقفزة نوعية للمدرسة الجزائرية من إصلاحات استعجالية ترقية تحوي بداخلها بواصر الثقافة الاستعمارية، إلى مدرسة حاملة لمعالم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري من توحيد للغة والتاريخ والانتماء للوطن، حيث تعرف المدرسة الأساسية على أنها "ذلك النظام التربوي الذي يؤمن لكل فرد القدر الأدنى والضروري من المعارف والمواقف السلوكية التي تهيئه للاندماج في المجتمع وتجعله قادرا على استثمار إمكاناته الفكرية والوجدانية، وأنها تكفل لجميع الأطفال نموا

منسجما وتكوننا علميا يجعل منهم قوة ناشطة تحقق التغير الاجتماعي وتصنع التطور الاقتصادي المنشود⁽¹⁵⁾، هذا ما يمكنه تفسيره على أن هذه المدرسة تقدم بطريقة مباشرة مفاهيم الوطنية للتلميذ التي تستمد مضامينها من قيم المجتمع الجزائري وانتمائيه الحضاري الإسلامي.

إن مبادئ 1976/04/16 تحتوي على ثلاث بنود رئيسية كانت أهم ما تناولته المدرسة الأساسية أو بالأحرى ساهم بشكل كبير في تنمية معالم الدولة الوطنية داخل المؤسسة التربوية.

- مبدأ ديمقراطية التعليم: لقد حاولت المدرسة الجزائرية أن تبني هذا المبدأ من خلال كل الإصلاحات التربوية ولكن نظرا لهشاشتها إبان الاستقلال كان من الصعب تحقيقه، واتضح جليا في إصلاح 1976، حيث عرفت الجزائر آنذاك أن الحياة الديمقراطية لأمة مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية، وذلك لأنه من الصعب بل يستحيل أن نمارس الديمقراطية دون أن تكون متأصلة ومتجذرة في عقولنا، وهذا ما قامت به المدرسة الجزائرية حيث سعت إلى إزالة الحرمان التعليمي الذي كان يعاني منه الجزائريين، ومنحت لهم نفس الحقوق، فالديمقراطية هي أحد أوجه المواطنة، فالتلميذ لا يمكن أن يمارس حقوقه ويؤدي واجباته إلا إذا عرف نوعا من الحرية، وبما أن المدرسة هي جزء من المجتمع، فيمكن القول أنها عملية تحضيرية لممارسة الديمقراطية داخل المجتمع الأكبر، لهذا سعت المنظومة التربوية الجزائرية إلى إزالة الفروق الاجتماعية بين التلاميذ، ويكون الاصطفاء فيها على أساس علمي بعيدا عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية للطالب المتمدرس، فالأداء الديمقراطي للمدرسة يشكل الدورة الدموية للحياة المدرسية، وبالتالي فديمقراطية التعليم لا تتحقق في توفير الفرص التربوية المتكافئة فحسب، وإنما في توفير الإمكانات المتكافئة للحصول التربوي بين أفراد المجتمع وهذا هو لب الديمقراطية⁽¹⁶⁾.

على العموم، وما يلاحظ على صيغة الديمقراطية التعليمية في الجزائر، وهو تركيزها على ضرورة توفير التعليم للجميع باعتباره حق من حقوقه، أكثر مما ركزت على نوع التعليم ومضمونه، كما أن مفهوم ديمقراطية التعليم، يختلف بين الأنظمة التربوية وذلك ليس فقط على مستوى الأهداف التربوية المحددة بل أيضا على مستوى الاعتبارات السياسية والعقائدية.

- مبدأ التعريب: انطلاقا مما جاء به ابن باديس في هذا الصدد قائلا " إن اللغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد وحاضرها الأعز،

ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدينة، والجنسية والقومية ولغة الوطنية المغروسة⁽¹⁷⁾ وعلى أساس هذا القول يمكن أن نلخصه في كلمتين أساسيتين هما انه لا تصلح اللغة للتواصل بل تصلح للوجود، فلا يمكننا نكران ما للغة من تأثير على الهوية، ففي اللغة علامة اعتراف اجتماعية بارزة بين أفراد الجماعة الواحدة، لهذا حاولت المدرسة الجزائرية تبني هذا المبدأ انطلاقاً من إعادة الاعتبار لعناصر الهوية الوطنية رغم ما وجد وبالتالي فإن استرجاع اللغة العربية في هذه الفترة اعتبر خطوة مهمة لتنشئة التلاميذ على فكرة الانتماء الوطني، فنظروا لأهمية اللغة الأصلية في التعليم، حرص النظام التربوي الجزائري في سياسته الشاملة على استرجاع المدرسة الجزائرية للغتها، وإذا اعتبرنا أن القضية هي استرجاع فهو مبدأ اضطراري، وإذا اعتبرنا القضية هي الرجوع فهي مبدأ اختياري، ولكن في كلتا الحالتين تجسدان مبدأ وطنياً يتعلق بإثبات الوجود الجزائري، إلا أن العراقيل التي واجهت مبدأ التعريب أدت إلى عدم تعميمه في كل المستويات التعليمية إذ نجم عن هذا الوضع نوعين من التعليم أو تعليم مزدوج وهو الأمر الذي أدى إلى خلق تمايز طبقي وتناقضات اجتماعية صارخة ظلت آثارها تغذي الواقع الاجتماعي إلى غاية اليوم.

- مبدأ الجزارة: لقد مرت الجزائر بفترة استعمار طويلة كان لها انعكاسات سلبية في كل المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية، كلها هددت مسار المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال، غير أن حقيقة الإشكالية تمثلت في صعوبة التوفيق بين الإجراءات المتخذة وبين واقع التعليم، وذلك لعدم توفر الشروط الضرورية بسبب الصعوبات المادية والبشرية وأدى ذلك إلى الاعتماد على سياسة التعجيل لتكوين الأطارات لتغطية النقص وتعويض الفرنسيين الذين غادروا البلاد وتركوا فراغاً في الأجهزة الإدارية التعليمية، وكان من الضروري تعويضهم بالجزائريين ولكنهم لم يكونوا قادرين على القيام بأدوارهم لعدة أسباب منها:

- انخفاض المستوى التعليمي بسبب الاستعمار.

- عدم ممارستهم لهذه الوظائف من قبل وعدم التدريب عليها.

- كل ذلك اجبر الجزائر على جلب إطارات أجنبية للمساهمة في عملية تعليم الجزائريين، غير أن هؤلاء كانوا يتميزون بضعف مستواهم التعليمي مما أدى بالجزائر إلى تغيير هذا الوضع وجعله يتماشى ومبادئ الثورة في أن الجزائر تبنى بسواعد أبنائها فقررت أممية 1976/04/16 جزارة المنظومة التربوية،

وكان هذا من بين أهم أهداف النظام التربوي الجزائري فسعت جاهدة إلى جزارة المضامين ولاسيما المواد الحساسة كالعلوم الاجتماعية والجدير بالذكر ها هنا هو أن كل البرامج والكتب المدرسية من السنة الأولى إلى السنة التاسعة أساسي تم إعدادها من طرف جزائريين من مرحلة التصميم إلى مرحلة التوزيع، كما كانت برامج التعليم الثانوي العام والتقني موضوع مراجعة وإعادة نظر لتستجيب ومتطلبات الجزارة، ويمكن القول انه من خلال فترة التسعينيات تم جزارة معظم الإطارات التعليمية ولكن المضامين الدراسية لازالت إلى غاية اليوم لا تعتمد على الإنتاج الوطني الفكري والأدبي إلا نادرا أما مبادئ المواطنة من خلال المدرسة الأساسية فتتضح انطلاقا من خصائصها الواردة في الأمر رقم 35-76 من أمرية 16/04/1976 والتي جاءت في شكل مواد.⁽¹⁸⁾

المادة 24: مهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ ومدته تسع سنوات أي تعميم التعليم على جميع الأطفال الجزائريين الذين بلغوا ست سنوات وتحديد المدة الإلزامية بتسع سنوات.

المادة 03: يمنح جميع الأولاد المعوقون على اختلاف فئاتهم تربية خاصة في المدارس الأساسية المخصصة هذا يدل على أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للتعليم لدرجة أنها فتحت مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة.

المادة 08: يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد أي أن من أهم خصائص المدرسة الأساسية هو تركيزها على اللغة العربية كلغة تعليم أساسية وتبقى الفرنسية لغة أجنبية تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

المادة 25: توفر المدرسة أسس العلوم الاجتماعية ولاسيما المعلومات التاريخية والسياسية والأخلاقية وحتى الدينية أي جعل المناهج نابغة من القيم الإسلامية لتكوين جيل متشبع بالقيم الوطنية والعربية الإسلامية.

المادة 12: يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا، أي ربط بالمدرسة بالحياة والاهتمام بالتعليم اليدوي والفني والتقني، وهذا كله من أجل الحصول على مواطن قادر على إفادة مجتمعه

المادة 07: التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية، مهما كان نوعها أي جعل التعليم مجاني في المدرسة الأساسية واعتباره حق من حقوق كل الأفراد الجزائريين من دون استثناء.

المادة 05: التعليم إجباري لجميع الأطفال الذين بلغوا سن السادسة حتى سن السادسة عشر هذا ان دل على شيء إنما يدل على أن مشروع المدرسة الأساسية حاول بطريقة او بأخرى القضاء على الأمية بين أوساط الجزائريين من خلال فرضها للتعليم على كل من بلغ السن المحدد.

الإصلاح التربوي الجديد سبيل لاحتواء مفهوم المواطنة ومستجدات العولمة:

ان الإصلاح التربوي فكرة طموحة ومشروعة تلجا إليها كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، لتتبنى ما تراه مناسباً من خطط إصلاحية تحقق لها التطوير، وبما أن المدرسة الجزائرية منذ تأسيسها قد عانت العديد من المشاكل في منظومتها التربوية، والتي جعلتها أكثر ضعفاً في المجال التعليمي، فوجدت نفسها في اشد الحاجة للبحث عن علاج موضوعي وفق ما شهدته الدولة الجزائرية من تحول في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتطورات المتسارعة في مجال المعلوماتية، من اجل مسايرة معظم المدارس والمنظومات التربوية العالمية خاصة أن العولمة أصبحت أمراً واقعياً نتعايش معه سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو المعرفي أو التكنولوجي ويبقى الهدف واحداً هو خلق مدرسة جزائرية لا تكفي بان تتكيف مع الواقع المعاش، بل الالتحاق بركب الحداثة أيضاً، ومن ضمن هذا السياق جاء الإصلاح التربوي الجذري المطبق من طرف المنظومة التربوية الجزائرية.

إن الإصلاح التربوي هو السعي لتطوير النظام التربوي وإعادة بناء المناهج وتحديث الوسائل وأساليب العمل، مما يستجيب للحاجات المتجددة والتغيرات المتلاحقة والتحولات العميقة⁽¹⁹⁾، لهذا حاولت الجزائر جاهدة أن تتبنى فكرة الإصلاح الجذري خلال سنة 2002 قصد تكوين الفرد المواطن الجزائري الصالح، انطلاقاً من إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها من أرقى المهن، وذلك من خلال توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية وكذا البيداغوجية لتحقيق تعليم أفضل مستجيب لمتطلبات الحياة الاجتماعية الجزائرية، كما قامت المنظومة التربوية الجزائرية بمراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن الحصول على ما يسمى بالمواطن الحضاري، وهذا ما يظهر جلياً في المواضيع المندرجة في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة ابتدائي، وكمثال على ذلك موضوع "الجزائر وطني"، "وثائق إثبات الهوية"، "من أعيادنا الوطنية والدينية"، حيث حرصت من خلال هذه المواضيع على

الاهتمام بجل المجالات الوطنية والقومية التي تضمن للتلميذ الانتماء العربي الإسلامي، ويصبح فردا متزنا سوي الشخصية، وبالتالي يبتعد عن الاغتراب الوطني.

إن العولمة أثرت كثيرا على كل الشؤون الحياتية للمجتمع الجزائري لهذا تبنت المدرسة الجزائرية مبدأ مهم في الإصلاح، ألا وهو الجمع بين الأصالة والتطور ويتجلى ذلك في المساعي الهادفة إلى جعل العمل التربوي يسير في اتجاهين متكاملين: "اتجاه يرسخ القيم والاتجاهات الوطنية والدينية والسياسية في نفوس المتعلمين، واتجاه يوجه الاهتمام لمعايشة حقائق العصر والأخذ بأسباب التقدم."⁽²⁰⁾

تعد الأهداف والغايات أساس أي إصلاح تربوي، لأنها تعبر عن طموحات المجتمع وآماله من هذا التغيير الذي يكون منصبا في نقطتين أساسيتين هما: بناء الفرد وبناء المجتمع، لذلك ركزت على ثلاث نقاط مهمة هي: الهوية الوطنية، روح العصرنة والعالمية، روح الديمقراطية.

1) الهوية الوطنية: إن أهم ما يمكن ذكره هاهنا، وهو ما لمادة التاريخ داخل مدرستا الجزائرية من أهمية في بناء الذات الوطنية⁽²¹⁾ انطلاقا من رؤية حضارية طموحة ومتجددة لا تفصل الاستمرارية عن التاريخية للأمة عن مستجدات حاضرها ولا تحجب عنها التحديات الملحة والعاجلة لمستقبلها، حيث أن دراسة التلميذ للتاريخ الجزائري خاصة الثورة تنمي لديه الروح الوطنية، وتجعله يكتسب موقفا وطنيا، خاصة إذا عرف ما قام به الشعب الجزائري آنذاك من أجل الحرية، وضمان الحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن، من ثمة تصبح الذاكرة الجماعية للتلميذ الجزائري متشبعة بالوطنية والرغبة في الحفاظ على ما جاء به الأسلاف رغم خيبات الأمل التي كانت تصيبهم كل مرة.

إن تاريخ الجزائر وطرق تدريسه داخل مدارسنا الجزائرية، كان ينتابه الكثير من الغموض حيث تم تغييره

أكثر من مرة، وفي كل مرة إما تظهر شخصيات وطنية أو تحذف من المقررات الدراسية، هذا ما يمكن أن يؤثر سلبا على عملية توطين التلميذ الجزائري، لأنها أصبحت المدرسة مؤدلجة، نظرا لتضارب آراء بعض النخبة والمفكرين، غير انه اليوم ومن خلال الإصلاح الجديد تجاوزت المدرسة الجزائرية هذه الأزمة، وبرزت كل الشخصيات الوطنية دون أي اعتبارات

إيديولوجية أو سياسية مما سيسمح للتلميذ بالتعرف على معالمه الوطنية بكل موضوعية.

"إن وحدة الأمة والتصوير الإعلاني للذات الجماعية أي الإحساس بالتضامن التلقائي مع المجموعة الوطنية والتوحد بها، إنما تنبع كلها من النظرة المشتركة للماضي التاريخي في خطوطه العريضة وأحداثه الكبرى ورموزه الحديثة العهدة والموغة في القدم، فالتشتت والعداء ينتج في الحقيقة عن غموض الماضي والتصارع حول دلالاته مما يؤدي إلى صعوبة الوفاق الاجتماعي والسياسي والشك في المستقبل."⁽²²⁾ ومن هنا يمكن القول أن تمكن المدرسة الجزائرية من تفعيل مبدأ المواطنة يتوقف على التمييز بين الأهداف المرحلية القابلة للتغيير باستمرار حسب الحاجات الراهنة، وبين الأهداف البعيدة المدى التي تتطلع إليها الأمة وتتبنها الغالبية من مجتمعنا.

إن الهوية الوطنية هي "التي تنبع وتنحدر من مقومات تراث الأجداد، بقيمها ومثلها وثوابتها الأصيلة وبخلاياها المتجددة بمفعول التطعيم الروحي السليم يغذيه الخلق التاريخي الحضاري الذي يملئ على الأجيال المتعاقبة آيات العزة والنخوة والشهامة وعلو الهمة"⁽²³⁾، إن أهم ما يمكن تفسيره من خلال هذا القول هو أن الهوية الوطنية الجزائرية تحكمها ثلاث ثوابت رئيسية ألا وهي اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ المشترك، كل هذه المؤشرات توحى بوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري مهما اختلفت أعراقه، إلا أنه يجتمع من خلال هذه القواسم المشتركة في بعدها الواسع، حيث أن هذه العناصر قد تطرح إشكاليات عديدة، إذ لم نؤطرها تحت مفهوم الدولة الأمة، كأن نعلم التلميذ جملة "أنا جزائري" بكل ما يحتويه هذا المفهوم من مرجعيات دينية وتاريخية، وبالتالي تنمية روح الوطنية، هذا ما أكدته **رضا حنكوش** قائلاً "إن الجزائر تملك ذاتاً تميزها، وإلا لما أمكننا إيجاد تفسير لحرب التحرير تعج في آن واحد بأشكال دنيا من الأنا، تتمثل في بقايا العصبية القديمة كالعروشية والقبلية والجهوية واللغوية"⁽²⁴⁾، هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الذات الوطنية الجزائرية تتحدد من خلال أساسين هما الدين الإسلامي واللغة العربية، رغم كل المعوقات الإثنية التي تحول دون هذا التوحيد، وما يعاب على مدارسنا الجزائرية هو التقليل من أهمية التاريخ الذي يعتبر هو أساس تحديد الوطنية في التلميذ، حيث أن المجال المخصص مثلاً في مادة التاريخ للعالم العربي الإسلامي يحتل 50% من مجموع الكتب الثلاثة المقررة، بينما لا يمثل تاريخ الجزائر فيها سوى 8% في السنوات الأولى، الثانية والثالثة

للمرحلة الثانوية، عكس الدول الغربية حيث يعتبر حضور التاريخ بقوة باعتباره يعزز انتماء التلاميذ لوطنهم. إن ما جعل المدرسة الجزائرية تعيد نفسها هو تلك الأزمة التربوية التي حدثت لها خلال سنوات التسعينيات، وهذا راجع لغياب مشروع مجتمعي تنطلق منه الإصلاحات التربوية وتتبناه لضمان بناء مواطن جزائري في ظل مقومات الأمة ومبادئها الثقافية والاجتماعية هذا لا يعني أن يكون مواطنا منغلقا على نفسه بعيدا على المستجدات العالمية ولكن مواطن يستفيد من التجربة اليابانية، فالياباني مثلا تجده يحافظ على أصالته دون أن يبتعد عن مستجدات العصر بل هو على اتصال دائم بها فسر تكوين المواطن الصالح هو الجمع بين التكنولوجيا ومقومات الوطنية.

إن للمدرسة وظائف عديدة، وما يهمنا هنا هي الوظيفة السياسية حيث يرى جان جاك روسو بأن "الإنسان صانع تاريخه وإرادة الأمم هي التي تبني حضارتها"⁽²⁵⁾، إن هذه المقولة تدل على أن الفرد هو المسؤول الوحيد عن الحفاظ على هويته، وطبعا لن يتم ذلك إلا من خلال التربية التي أحييت إلى المدرسة كمؤسسة تنشئية تسعى إلى التأكيد على الوحدة القومية للمجتمع وتضمن وحدته السياسية، كما أنها تركز الإيديولوجيا السائدة وتحافظ على بنية المجتمع عن طريق تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية.

إن المنظومة التربوية الجزائرية بكل ما تحمله من برامج ومناهج، تسعى إلى توصيل جملة من القيم المتعلقة بالهوية الوطنية كضرورة التحكم في اللغة الأم (العربية)، وتنميين الإرث الحضاري الذي تحمله من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه، والوعي بالهوية وتعزيز المعالم الجغرافية والتاريخية والروحية والثقافية التي جاء بها الإسلام وكذا بالنسبة للتراث الحضاري والثقافي للأمة الجزائرية.

لا يمكننا وفي هذا المقام تجاهل ما حدث داخل المدرسة من صراعات إيديولوجية بين الفرانكفونيين والمعربين والذي حاول الإصلاح الأخير تجاوزه، وظهرت ثلاثية العروبة، الإسلام، الأمازيغية، وهذا ما بلور إشكالية الهوية وبالتالي ظهر حسب العربي ولد خليفة الشقاق والفرقة والتقسيم الإثني اللساني، حيث أن حكماء الغرب حسبهم يعرفون الحكم الرشيد بأنه تجنب كلما يضعف المجموعة الوطنية.⁽²⁶⁾

إن الإصلاح التربوي الجديد رمى إلى غاية مهمة جدا تمثلت في تكوين المواطن الذي تريده الأمة الجزائرية في ظل مواجهات العولمة، هذا المواطن

الذي يتسم بصفات وطنية، علمية، عقائدية، أخلاقية والذي تتجسد ملامحه وتنتضح على الشكل التالي.⁽²⁷⁾

- المواطن الصالح لنفسه ولأمته، أي المتشبع بالروح الإسلامية عقيدة وسلوكا، والمعتز بتاريخه وانتمائه، والمناضل في سبيل المفاهيم والقيم الإنسانية كالحرية، العدالة والمساواة.

- المواطن المحب لوطنه المعتز بهويته، الواعي بواجباته اتجاه هذا الوطن والمتمثل أسس المواطنة الصحيحة والواعية.

- المواطن الذي يملك المعارف الكافية التي تؤهله لخوض معركة الحياة ولديه القدرة على توظيف هذه المعارف فيما يعود عليه وعلى بلاده بالخير.

- المواطن المتجذر في بيئته الثقافية المستوعب لأمجاد أمته وإسهاماتها العلمية والنضالية والمتفتح في الوقت ذاته على مستجدات العلم والحضارة.

- المواطن المتحكم في لغته والقادر على توظيفها في المجالات المختلفة، والتمكن من وسائل التعبير الأخرى ومن اللغات الأجنبية التي تنتج له المشاركة الإيجابية في التفاعل الحضاري ومواجهة التحدي التكنولوجي.

- المواطن المتوازن في شخصيته، الطموح في أفكاره الذي يعيش حاضره، ويتوق إلى مستقبل يصنعه بأفكاره ويسعى إليه بأعماله.

ويمكن تلخيص هذه السمات في الدعوة لبناء مجتمع متكافل متمسك معتز بأصالته، وواثق بمستقبله الذي يقوم على الهوية الوطنية المتمثل في الإسلام عقيدة وسلوكا حضاريا، وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة وفي الأمازيغية ثقافة وترابا يتجزأ في مقومات الشخصية الوطنية التي يجب العناية والنهوض بها وإثرائها في نطاق الثقافة الوطنية.

إذا المدرسة الجزائرية بكل طرقها ووسائلها البيداغوجية تكون لنا الفرد المؤهل لبناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستلزمات العصر بالإضافة إلى توطيد الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن والدفاع عن وحدته وسلامته والعقيدة الإسلامية، ترقية ثقافة وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها أي تنمية التربية من أجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ الوطني، وما هو أكثر أهمية ونظرا لتحديات العصر ومستجداته تسعى المدرسة إلى جعل التلميذ يمتلك روح التحدي لمواجهة رهانات القرن المقبل والتكيف مع مستلزمات العصر.⁽²⁸⁾

2) روح العصرية والعالمية: وهي أن تقوم المدرسة بالاهتمام المستمر بحركة التطوير التربوي من خلال توزيع البنى والصيغ التعليمية وتحقيق المرونة

والتكامل فيها، بما يستجيب للتطورات المستجدة، ويجعل المدرسة مواكبة للنهضة العلمية والتربوية ومسائره للتطلعات والتحولات الاجتماعية، خاصة وأن أصحاب العولمة اليوم ينادون بضرورة توحيد العالم وتشكيله في شاكلتهم الاجتماعية والقيمية، ومن هنا فإن الثورة المعرفية والتكنولوجية تؤثر في التربية بحيث تجعل مخططى المناهج الدراسية يأخذون في حسابهم ما استجد من المعرفة والأدوات التقنية، فإن ذلك لا يتطلب بالضرورة تغيير مواد دراسية بأخرى، ولا تعويض مضامين تنمي الشخصية الوطنية والعقيدة الدينية، والصفات الأخلاقية والخصائص الاجتماعية والثقافية، بمضامين أخرى تتناول مواضيع خاصة بالعالم الغربي، والانفتاح على العالم المتقدم، وحشو المناهج بما استجد من التقنية، والعمل على تكوين فرد حيادي في كل المجالات الحياتية، ومحاربة كل ما يمتد بصلة الاعتزاز بالشخصية الفردية والوطنية والانتماء الثقافي والحضاري، غير أن هذا يظهر على أنه إيجابي بالنسبة للمجتمع الجزائري، إلا أنه يحمل في طياته عددا من الايديولوجيات حيث أن هذا النظام التربوي الذي يظهر على أنه مليء بالتكنولوجيا، إلا أنه وبطريقة غير مباشرة يؤدي إلى سلخ التلميذ الجزائري من أصوله الاجتماعية والثقافية والعقائدية ومن كل ما يمت بالأصالة وذلك من خلال مثلا : حذف عدد من المواد الدراسية والمواضيع التي لها علاقة ببناء الشخصية الوطنية خاصة كلما تعلق الأمر بمادة التربية الإسلامية، إضافة إلى تغيير مضامين بعض المواد الدراسية أو دمجها مع بعض البعض حتى تغطي المضامين الشكلية على تلك التي تكون الشخصية والمواطنة.

ومن هنا يمكننا أن نحسم هذه الإشكالية، انطلاقا من تكوين التلميذ الجزائري في الجوانب التالية:

- ننمي فيه الروح النقدية، وعدم قبول كل ما يقدم له بسذاجة.
 - ربط التلميذ بالحياة العملية، وتجربة كل الأمور القابلة للملاحظة.
 - بناء روح المبادرة والفعالية مثال: تعيين ممثل القسم.
 - جعل التلميذ أكثر ثقة بالنفس وحتى بالغير.
 - تنمية روح المسؤولية، وجعله يبتعد عن التواكل.
 - تنمية الأخلاق الإيجابية في التلميذ الجزائري، كالأخلاق الوطنية.
- إن هذه الجوانب تمكننا من المحافظة على مقومات الهوية والوطن، والتصدي لكل متغيرات العولمة، وبالتالي فإن لكل أمة هويتها الخاصة التي تعرف بها، ومهما أضيفت عليها من تغيرات على مستوى المعلومات أو التكنولوجيا، فإن

هذا لا يعني التغيير الجذري في مقوماتها الثقافية والاجتماعية، وتبقى التربية جزء من أية هوية، وإن إضفاء تغييرات طفيفة على النظام التربوي لا يعني بالضرورة طمس الهوية الوطنية.

3) روح الديمقراطية: إن الفعل التربوي كان ولا يزال يمثل حلقة من حلقات النماء الديمقراطي في مختلف التجارب التاريخية للمجتمع الإنساني، حيث أن العملية التربوية تشكل مدخل الضرورة في كل نماء ديمقراطي، حيث لا يمكن لدورة حياة ديمقراطية أن تتم أو تتضح ما لم تأخذ مسارها في عمق الدورة التربوية للمجتمعات المعنية،⁽²⁹⁾ إذ أنه من أهم سمات الديمقراطية داخل المدرسة وهو تدعيم تساوي الفرص بين التلاميذ بتمكينهم من اكتساب الكفاءات الضرورية في مجال الترميز والمصطلحات للسماح لهم باختيار التوجيه الملائم، ويتم ذلك عن طريق توسيع حركة التعليم والتكوين بفتح المدارس والجامعات وتسهيل سبل الالتحاق بها، ومن ثمة ضمان مواصلة تعليم الأفراد إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم العقلية.

إن أهم مبدأ تقوم عليه الديمقراطيات الحديثة في المجتمعات المعاصرة، مبدأ تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع، ويعتبر هذا المفهوم حديثاً إذا ارتبط إلى حد ما بالثورة الصناعية في أوروبا وظهور الطبقة البرجوازية من جهة، واعتماد مبادئ حقوق الإنسان من جهة أخرى، وقد توسع استخدام هذا المفهوم في التربية والتعليم نتيجة لانتشار التعليم تبعاً للتطور التكنولوجي والعلمي حيث اضطرت كل القطاعات إلى توظيف أفراد يحسنون القراءة والكتابة، حيث قد أفرز انتشار التعليم وتعميمه وضعية اجتماعية متميزة نتيجة لدخول أبناء الطبقة المحرومة إلى المدارس إلى جانب الطبقات الاجتماعية العليا، هذا ما يؤكد فعلاً مبدأ المواطنة الذي ينص على أن كل الأفراد داخل المجتمع الواحد لديهم نفس الحقوق والواجبات في كل المجالات الاجتماعية، وبالتالي فإن تبني المدرسة الجزائرية لهذا المبدأ يعتبر خطوة إيجابية، لكن مع احترام الفروقات الفردية.

إن تعليم الديمقراطية هو عملية تزويد المتعلمين بالمفاهيم والمعلومات والقيم والاتجاهات الخاصة بالديمقراطية عن طريق معرفة التشريعات والمؤسسات والهيكل والممارسات الديمقراطية والنماذج العالمية بهدف الحصول على تربية تساعد التلميذ المواطن على ممارسة الحياة الديمقراطية والإسهام في بناء المجتمع.

أما الآن فسنحاول التعرّيج على أهم عنصر في تحقيق المواطنة ألا وهو اللغة المشتركة، هذا ما وجدت المدرسة الجزائرية فيه صعوبة، حيث ظهر الصراع الإيديولوجي بين المعربين والفرانكفونيين، وكل حاول إدراج تلك الإيديولوجية داخل أسوار المدرسة، وكما يعرف جل الباحثين أن اللغة ليست مجرد كلمات للتواصل، بل هي أبعد من ذلك، قد تصل إلى كونها تعبير مباشر عن ثقافة مجتمعية معينة، فرغم ما جاء به الإصلاح الجديد من تفتح على اللغات الأجنبية، الذي يعتبر فعلا نقطة إيجابية للنظام التربوي الجزائري، إلا أنه لا يمكننا أن نتجاوز ما للغة العربية من أهمية في ترسيخ الهوية الثقافية للتلميذ فكيف يمكن لطفل لم يتمكن بعد من تكوين جمل بلغته الأصلية (العربية) أن تنتقل به إلى تعلم لغة أجنبية أخرى (الفرنسية) هذه الأخيرة التي تعبر عن إيديولوجية ثقافية ومحاولة صارمة لطمس معالم الهوية الوطنية، أكثر منها تفتح على العالم الخارجي.

إن اللغة الفرنسية اليوم لم يعد لها تلك القيمة العلمية التي كانت تحظى بها في السنوات السابقة، بل أصبحت لغة العلم الأولى هي الانجليزية، وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا هذا التوظيف الحساس للغة الفرنسية وبالضبط في السنة الثالثة ابتدائي؟ وكأننا نقرنها بلغتنا الأم (العربية) وهنا تظهر علامات الأدلجة للمدرسة الجزائرية، هذا ما أثر فعلا على المواطنة لدى التلاميذ الجزائريين أو بالأحرى إطارات المستقبل، التي نجدها تتشوق للذهاب إلى فرنسا (الجنة الخضراء)، وكأن هذه المدرسة وبطريقة غير مباشرة تنمي في أبنائها حب الهجرة، انطلاقا من اللغة التي تعتبر الأساس الأول والأخير للتعريف بهوية أمة ما.

الخاتمة:

وفي الختام، يمكن القول أن المدرسة الجزائرية قد قامت فعلا بجهود جبارة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عن طريق جملة الإصلاحات المتتالية، لتنمية روح المواطنة لدى أبنائها، لكن هذا لا يمنعنا من التصريح بالمعوقات والمطبات التي واجهتها أثناء القيام بهذه الخطوة التي تعتبر أساس بناء دولة وطنية، لأن السعي إلى بناء هوية مشتركة بين أفراد المجتمع يمكننا من الحصول على تفاعل اجتماعي إيجابي، ومن ثمة القدرة على التصدي لكل مخاطر العولمة، وما يحمله هذا المفهوم من دلالات ساعية لطمس معالم الهوية الوطنية.

ومن هنا قامت المنظومة التربوية الجزائرية عن طريق برامجها ومناهجها التي اعتبرها البعض بعيدة عن فلسفة مجتمعنا والتي رأى فيها البعض الآخر ترسيخ لمعالم الاستعمار، إلا أنه وبكل موضوعية فإن الجزائر قد سطرت انطلاقاً من منظومتها التربوية أهدافاً وغايات رامية إلى تجذير الشعور بالانتماء الوطني انطلاقاً من تحية العلم والنشيد الوطني والمعالم الشخصية التاريخية، وغيرها من مقومات هويتنا الوطنية، التي سعت المدرسة الجزائرية إلى غرسها في الجيل المستقبلي لضمان بناء الفرد المواطن الصالح القادر على التأقلم مع كل مستجدات العصر ومتغيرات العولمة.

قائمة المراجع:

- 1- علي أسعد وطفة، علم الاجتماع المدرسي "بنيوية الطاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص. 16.
- 2- عبد القادر فوضيل وآخرون، المدرسة في الجزائر (حقائق وإشكالات)، جسر للنشر والتوزيع، ط1، 2009، حركة الجزائر، ص. 13.
- 3- علي خايفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 30.
- 4- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص. 56.
- 5- محمد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1990، ص 102 - 103.
- 6- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص. 39.
- 7- بن محمد علي، الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية، برج الكيفان لشركة دار الأمة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2001، ص. 60.
- 8- الطاهر زرهوني، نفس المرجع، ص. 42.
- 9- شحاوي ناصر، متابعات وآراء حول تطوير مناهج التعليم في الجزائر، دار الأدب للنشر والتوزيع، 2003، ص. 20.
- 10- بوفلجة غياث، التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006، ص 17.
- 11- بوفلجة غياث، نفس المرجع، ص. 27.
- 12- زرهوني طاهر، مرجع سابق، ص. 146.
- 13- زرهوني طاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مجلة الثقافة، العدد 93، الجزائر، 1986، ص 185.
- 14- زرهوني طاهر، نفس المرجع، ص. 159.
- 15- زرهوني طاهر، نفس المرجع، ص. 121.
- 16- علي أسعد وطفة وآخرون، مرجع سابق، ص. 217.
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص. 53.
- 18- تركي رابح، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. 117.
- 19- عبد القادر فوضيل وآخرون، مرجع سابق، ص. 62.
- 20- عبد القادر فوضيل وآخرون، نفس المرجع، ص. 95.
- 21- محمد العربي ولد خليفة، ملاحظات أولية عن المنظومة التربوية وموقع التاريخ في المناهج المدرسية، مجلة الثقافة، ع 109، الجزائر، 1995، ص. 57.
- 22- محمد العربي ولد خليفة، نفس المرجع، ص. 62.
- 23- محمد الطاهر فضلاء، الهوية الوطنية، مجلة الثقافة، ع 109، الجزائر، ص. 68.
- 24- رضا حنكوش، مسألة الهوية في المجتمع الجزائري، مجلة الثقافة، ع 19، 2009، الجزائر، ص. 127.
- 25- سعد إسماعيل علي، أصول التربية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص. 36.
- 26- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 221.
- 27- عبد القادر فوضيل وآخرون، مرجع سابق، ص. 102.
- 28- لكل لخضر، إصلاح المنظومة التربوية في المغرب العربي بين البعد التاريخي وتحديات العولمة (الجزائر نموذجاً)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة)، دفاقر المخير، العدد 02، 2006، ص 171 - 192.
- 29- علي أسعد وطفة وآخرون، مرجع سابق، ص. 111.